الفصل الخامس

التصورات الماركسية للجريمة

يثير أحد الماركسيين اعتراضاً أساسياً حول علم الإجرام الماركسي فنجد هيرست Hirst يبدى اعتراضاً شديداً على القول بأن هناك اتجاه ماركسي لدراسة الجريمة ويشير إلى أنه ليس هناك نظرية ماركسية للجريمة موجودة أو أخرى قابلة للتطوير ضمن الأطر الماركسية النظرية، ويؤكد أن هدف النظرية الماركسية واضح ومحدد بأفكار تلك النظرية كالصراع الطبقي والدولة ونمط الإنتاج والأيديولوجية واعتبر أن أي محاولة لاستخدام الماركسية كأداة لتحليل الجريمة هي محاولة تحريفية.

ويشارك ماركسيون آخرون وجهه النظر هذه في القول بأن الجريمة وعلم الإجرام ليست قضايا تستحق الدراسة من أجل تحليل ماركسي للعلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة بل هي قضايا هامشيه وبذلك وجدوا أن هذه الدراسات لم تصل إلى نظرية في علم الإجرام الماركسي بل هي مجرد ثورة غاضبة ضد مظاهر عدم التكافؤ في المجتمعات الرأسمالية.[1]

إلا أننا لا نتفق مع هذه الآراء السابقة ونرى أن جوهر الفكر الماركسي يمكن أن يكون أساس لعلم إجرام ماركسي وذلك من خلال التصورات الماركسية التي تتعلق

---

[1] فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مرجع سابق، صـ٧٦،٧٧.

بنشأة تطور القانون والكشف عن المضمون الطبقي للقانون وربط الظاهرة الإجرامية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالنظام الرأسمالي.[١]

وترى الماركسية أن فهم ما يعتبر جريمة قد تغير تاريخياً وذلك تبعاً لتغير مضمون المطالب الأخلاقية، واختلاف مصالح الفئات الاجتماعية والطبقات التي تعبر عنها هذه المطالب. فالأخلاق المشاعية البدائية مثلاً كانت تدين عدم تنفيذ مطالب الثأر القبلي، كما كان القانون العبودي أداة لتحقيق مصالح السادة أو هو كما يعرفه الفقه الماركسي (إرادة طبقة سادة العبيد مصاغة في شكل قانوني ومرتبطة في نهاية الأمر بالظروف الاقتصادية لحياة هذه الطبقة) فالخاصية الهامة لهذا القانون هو إضفاء الطابع الشرعي وبصورة صريحة على التفاوت بين البشر وتعتبر حماية الملكية الخاصة وعلى وجه الخصوص ملكية الرقيق من القيم الأساسية التي يسعى القانون في المرحلة العبودية إلى تحقيقها، ولذلك كان من الطبيعي أن تفرض عقوبات غاية في القسوة على المساس بهذه الملكية والاعتداء عليها.[٢]

فقد كان مجتمع الرق لا يعاقب السيد الذي يقتل العبد لأن العبد ملك خاص للسيد يصنع به ما يشاء يبيعه في السوق أو يقدمه فريسة للوحوش. فقد كان العبيد في مصاف الماشية لا يتمتعون بحقوق ويخضعون لمشيئة أسيادهم.

وفي المجتمع الإقطاعي كان القانون يوطد ويحمي ملكية الإقطاعيين للأرض ومختلف أشكال تبعية المنتجين المباشرين، فقد كان القانون في المجتمع الإقطاعي يثبت شرعاً اللامساواة بين مختلف الفئات والمراتب أمام القانون.[٣]

---

(١) محمد نور فرحات، *الفكر القانوني والصراع الاجتماعي*، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨١م صـ٢٤٠، ٢٦٦

(٢) Alan Hunt ; Explorations in law and Society, Routledge , New York, 1993, p 259

(٣) كيللي كوفالسون، *المادية التاريخية، دراسة في نظرية المجتمع الماركسية*، ترجمة الياس شاهين، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٤ ص٢٣٢.

وقد شهد العصر الإقطاعي ما سمي بملوك الحق الإلهي ولعبت الأيديولوجية الدينية الكاثوليكية دوراً في إخفاء التناقضات الطبقية، وأصبح الهدف من العقاب هو حفظ الدين ومن ورائه الكهنة وطبقة النبلاء، وكانت الجرائم الكبرى هي الجرائم ضد الدين نتيجة التواطؤ بين التاج والكهنوت واعتبر الإلحاد والسحر وانتهاك المقدسات أشنع الجرائم وأبشعها.

وقيست الجرائم ضد الله بالجرائم ضد الحاكم بأمر الله، صيانة لشخص الملك وحكومته وإدارته وتفنن ظل الله على الأرض في التنكيل برعيته للحفاظ على هيبته والإبقاء على عرشه. وأصبحت (جرائم الذات الإلهية وجرائم الذات الملكية وجرائم الأشخاص والأموال) هدفها حفظ (الله والملك وثروة الملاك)، ومن أجل الحفاظ على ثروة الملاك عوقبت السرقة بالإعدام كوسيلة لتأديب الفقير ومنعه من التطلع إلى الغنى.[1]

ومع بداية تحلل المجتمع الإقطاعي ونمو علاقات إنتاجية جديدة هي العلاقات الإنتاجية الرأسمالية، كانت البرجوازية تناوئ سطوة الإقطاع وسلطان الملكية فخاضت كفاحاً في سبيل تحرير الإنسان من سيطرة نبلاء الإقطاع ورجال الدين وقوضت دوجما الحق الإلهي.

وكان الخطاب السياسي القانوني هو الشكل السائد لوعى الطبقة البرجوازية في بداية احتجاجها على النظام الإقطاعي فقد دعت إلى مبادئ الحرية والمساواة والحقوق والواجبات وسيادة القانون ودولة القانون ولكن البرجوازية أرادت أن تحتفظ بمكاسبها

---

[1] ثروت أنيس الأسيوطي، *القانون والمحكمة من خلال الصراع بين القيم الرأسمالية والقيم الاشتراكية في مجتمعنا*، الطليعة، السنة الأولى، العدد الثاني، فبراير ١٩٦٥م، ص٦٨-٧٠.

وأن تدعم سيطرتها وهيمنتها ففقدت هذه الأفكار طابعها وأصبحت مجرد مساواة شكلية تخفي المضمون الطبقي، وتم تبرير الاستغلال واستنكار كافة الأفعال التي تقوض الملكية الخاصة، وأكدوا أن الملكية الخاصة حق مقدس وكفلت هذا الملكية الخاصة بحماية قانونية صارمة في تقنيات نابليون ١٧٩٨م في فرنسا وفي كافة التقنيات الأوربية وأصبحت كافة القوانين تحمي الاستغلال الرأسمالي وأصبحت الحرية البرجوازية هي حرية الأغنياء في اقتناص الفرص وحرية الفقراء في الموت جوعاً، وعاقبت البرجوازية الفقير على سرقة مال الغني ولكنها لم تعاقب على ابتزاز الغني مال الفقير.[1]

وأشاعت أيديولوجيات البرجوازية العدالة الشكلية وراحت تجرد القواعد من مضمونها الطبقي لتضفي عليها مظهر الحياد، وتلقفت أراء روسو ورفعتها إلى مستوى التقديس لتحمي مصالحها المباشرة، ويقول روسو في مؤلفه العقد الاجتماعي أن التشريع عمل من الإرادة العامة وأن غاية العقد الاجتماعي حفظ المتعاقدين حفظ شخص كل متعاقد وأمواله. ويستخدم (لوك) في مؤلفة عن الحكومة المدنية عبارة أكثر إيضاحاً لهدف القانون في المجتمع البرجوازي، فيقول أن غاية الدخول في الجماعة تمكين الأفراد من التمتع بملكيتهم في سلام وأمان، ويعني لوك بالملكية الحق في الحياة والحرية والمال ويضيف أن السبيل إلى تحقيق ذلك هو التشريع الذي يصدر في المجتمع.

فالقانون في نظر لوك مجرد وسيلة لحفظ الملكية ومحض أداة في يد الطبقة المالكة المسيطرة على الهيئات النيابية القادرة على إصدار التشريعات باسم الإرادة العامة على ما كان بزعم روسو.

---

[1] نيكوس بولانتزاس، *السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية*، دار الثقافة الجديدة، ط ٢، ١٩٨٢م، صـ٢٨٠،٢٧٨.

وتركز البرجوازية على الجانب الشكلي في القانون فهو (مجموعة من القواعد الملزمة التي تحكم علاقات الناس في المجتمع) ثم تتجاهل الواقع الاجتماعي الذي يعبر عنه القانون الرأسمالي وهو حماية مصالح الطبقة المالكة، أما غير الملاك فلا شأن للقانون بهم في نظر لوك اللهم إلا استخدام وسائل القهر والردع لمنعهم من الاعتداء على أموال الطبقة المالكة.[١]

ويرفض أصحاب نظريات العقد الاجتماعي القول بأن القانون هو مجرد نظام قمعي للحفاظ على امتياز طبقة الملاك أو أن القانون هو حكم الأقوى، ويؤكدون أن القانون قائم على العدل، وأن الناس يطيعون القانون ليس لأنهم مرغمون على ذلك بالقوة أو بالقسر أو القهر بل هو قبول حر للأفراد الذين وافقوا على أن يخضعوا للحكومة والقانون على أساس العقد الاجتماعي ويحاول أصحاب نظرية العقد الاجتماعي نقل التركيز من الخضوع القسري إلى القبول أو الإذعان الطوعي، وإظهار أن القانون قائم على العدل وأن الناس يمتثلون للقانون لأنه قانون وليس فقط لأنهم يخشون العقاب إذ ما عصوا القانون.[٢]

ويوضح الفقيه جون ليكشاش John leksches أن القانون وسيلة أو أداة بيد الطبقات الحاكمة تحدد مضمونه وتوجد غايته، فالقانون نتاجاً فكرياً يعكس الأوضاع السائدة ولا يصح فصله عن الظروف الاجتماعية لقد خلع الحكام عن الجريمة والعقاب ثوبها التاريخي في محاولة لإظهار مفاهيمهم العقابية بأنها وحدها هي

---

[١] ثروت أنيس الأسيوطي، *فلسفة التاريخ العقابي*، مصر المعاصرة، العدد ٣٣٥، يناير، ١٩٦٩م،صـــ٢٨٤.

[٢] دنيس لويد، *فكرة القانون*، مرجع سابق، صـــ٤٦،٥٠.

الصحيحة واعتبروا المجرم إنساناً ساقطاً لا جدوى من رحمته، بل من العدل إيذاؤه بتغليظ العقاب قمعاً وردعاً.[١]

ويوضح ليكشاش أن الجريمة لا ترجع إلى ما يعتمل بالفرد من نزعة إجرامية بل إلى ما يكتنف المجتمع من ظروف موضوعية وأن أسباب الجريمة لا تكمن في المجرم وحده ولكن ترجع إلى المجتمع. فالمجرم والجريمة نتاج مباشر لما بالمجتمع من تناقض يدفع الفرد إلى التمزق، فالجريمة والمجرم ثمار حرب الكل ضد الكل التي يفجرها رأس المال.

وقد صاغ ماركس وإنجلز مفهومها عن القانون في مانيفستو الحزب الشيوعي حيث وجها خطابهما إلى الطبقة البرجوزية قائلين (أن قانونكم ليس إلا إرادة طبقتكم مصاغة في شكل قانوني تلك الإرادة التي يتحدد محتواها بالظروف المادية لمعيشة طبقتكم).

فالقانون لدى الماركسين هو تعبير عن إرادة الطبقة المسيطرة سياسياً واقتصادياً في نظام معين للعلاقات الاجتماعية وتبدو الطبيعة الطبقية للقانون في أنه لا يعد مجرد تعبير آلي عن القاعدة الاقتصادية ولكنه يؤثر تأثيراً إيجابياً على العلاقات الاجتماعية بما يتواءم مع مصالح الطبقة المسيطرة. وقد نقد لينين المفهوم البرجوازي للقانون كمقدمه لكشف النقاب عن طبيعة النظام الرأسمالي، وأوضح أن هذه المساواة أمام القانون هي مساواة شكلية لأنها تخفي طبيعة العلاقات الاستغلالية الرأسمالية.[٢]

---

[١] ثروت أنيس الأسيوطي، *فلسفة التاريخ العقابي*، المرجع السابق ــ صـ٢٩١، ٢٨٤.

[٢] I an Taylor, Paul Walton, Jock Young, The New Criminology of Asocial Theory of Deviance, Routledge & Kegan Poul, London , 1973, p216.

وقد اتفق كثير من الراديكاليين مع الرؤية الماركسية للقانون من حيث تمثيله لمصالح الطبقة المسيطرة صاحبة النفوذ وتستخدمه كأداة للإكراه والسيطرة واستمرار الاستغلال للفئات المقهورة.

وقد أشار كويني إلى أن القانون الجنائي هو أداة الدولة والطبقة الحاكمة للمحافظة على ديمومة النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم. كما أشار إلى أن هناك تحيزاً في تطبيق القانون فالفقراء هم أكثر عرضه للاعتقال وإن اعتقلوا فهم أكثر عرضه للمحاكمة وأن حكم عليهم فهم أكثر تعرضاً للبقاء في السجن لفترة أطول. فالفقراء هم ضحايا القانون والأجهزة المطبقة للقانون لم تنشأ لحماية مصالح المجتمع ككل بل مصلحة الطبقة المسيطرة.

كم يشير Chambliss & Sedmann إلى أن القانون يمثل أداة مؤسسية بيد أصحاب النفوذ ووظيفته تزويدهم بأكبر دعم أخلاقي إلى جانب اعتباره قوة إكراه تستخدم في الصراع. فالقانون والأجهزة المطبقة له هدفها الحفاظ على النظام الرأسمالي وتحقيق أهدافه وليس هدفها إشاعة العدل وحماية المواطنين.[١]

كما يشير Michalowski & Bohlender إلى أن القانون يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية الحاكمة من حيث تسهيل الوصول للأهداف الرأسمالية وإسباغ الشرعية على عمليات القمع التي تمارس ضد الطبقات المغلوبة.[٢]

---

[١] فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مرجع سابق ــ صـــ٧٦،٧٧ ومزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: محمد نور فرحات، المشكلات الأساسية لعلم الإجرام الاشتراكي، المجلة الجنائية القومية، العدد الثاني، المجلد الثاني عشر، يوليو ١٩٦٨م.

[٢] فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مرجع سابق صـــ٨٠ لمزيد التفاصيل يمكن الرجوع إلى رضا فرج، *التفسير الاشتراكي للقانون*، الطليعة، السنة الأولى، العدد العاشر، أكتوبر ١٩٦٥م، صـــ٢٨،٢٩.

فالقانون هو التعبير عن إرادة طبقة اجتماعية مسيطرة ووسيلة هذه الطبقة لفرض أسلوب إنتاجها الاقتصادي وهو وسيلة الطبقة المسيطرة للقهر المادي والبدني للطبقات المقهورة بغرض الاحتفاظ بنظام الاستغلال.

إلا أن بعض الراديكاليين كان لهم أراء مختلفة حول هذه الرؤية الماركسية التي ترى أن القانون أداة بيد الطبقة الحاكمة تستخدمها لتحقيق أهدافها ومصالحها، ويوضح أصحاب هذا الرأي أن هذه رؤية متطرفة وغير واقعية لأنه إذا كانت هناك بعض القوانين والممارسات المتحيزة للطبقة المسيطرة فإن أكثرية القوانين وكثير من ممارسات الأجهزة المطبقة للقانون لا يعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة.[1]

ويشير Chambliss إلى تقصير تلك الأطروحة في تصورها المبالغ فيه لوحدة الطبقة الحاكمة وقدرتها على الاتفاق على إصدار قوانين وأحكام تعبر عن مصالحها فقط مقابل جماهير غير مبالية. وإذا كانت الطبقة المسيطرة هي التي تضع القوانين فلماذا لا تكون كل القوانين والأحكام معبرة عن مصالح تلك الطبقة؟ ولماذا يخالف أبناء تلك الطبقة القوانين إذا كانت تعبر عن مصالحهم؟

كما أن هناك العديد من القوانين التي صدرت ليست في مصلحة الطبقة الرأسمالية بل جاءت لمصلحة الفئات الفقيرة مثل قوانين العمل وقوانين حماية المستهلك وقوانين التلوث ضد الشركات الكبرى، وحتى من يقول أنها قوانين جاءت لتضفي الشرعية على الطبقة الحاكمة لكنها قوانين على أية حال جاءت نتيجة الضغوط التي تعانى منها الفئات الدنيا.

---

(1) Alan Hunt, Explorations in Law and Society , Routledge, New York; 1993 , P , 258 , 259.

وقد انتقد Shiclor موقف أولئك الراديكاليين ممن نظروا إلى القانون كأدوات بيد الطبقة الرأسمالية فالقوانين في تلك المجتمعات جاءت نتيجة لحل وسط بين فئات ذات مصالح متباينة. فتشريع القوانين وتطبيقها يعكس صراعاً بين فئات اجتماعية مختلفة تحاول كل منها أن تكون القوانين معبرة عن قيمها فالقوانين من وجهة النظر هذه عبارة عن حل وسط بين قوى مختلفة ويمكن القول بأنها تعبير عن اتفاق.[1]

إلا أننا لا نتفق مع هذه الرؤية لأن القوانين منذ نشأتها كانت تعبر عن مصالح الطبقة المسيطرة، وتستخدم هذه الطبقة القوانين كأداة لتحقيق مصالحها وتدعيم سيطرتها ولإخفاء حقيقة الاستغلال.

وقد أشار ماركس إلى تركز الجريمة في الطبقات الفقيرة، ولكنه يدرج فئة المجرمين في أدنى طبقات البروليتاريا (البروليتاريا الرثة) ذلك لأنها فئة طفيلية عاجزة عن أن تسهم في الإنتاج وهي تعيش في حياتها عالة على ما ينتجه غيرها من منتجات، واعتبر تلك الفئة خطره ونفاية اجتماعية.

وقد أوضح ماركس وإنجلز[*] أن المجرمين هم زبد اجتماعي social scum لا يمكن الوثوق بهم والاعتماد عليهم وذلك لأمرين أولهما: أنهم طفيليات يعيشون حياتهم اعتماداً على السرقة أو التسول أو يقومون ببعض الخدمات كالدعارة والقمار ومن ثم لا تلتقي مصالح الفئة الإجرامية مع مصالح العمال، فالمجرمون يعيشون حياتهم اعتماداً

---

[1] فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، المرجع نفسه، صـــ٨٠.

[*] يتساءل إنجلز Engles هل هناك سبب كاف يجعل البروليتاريا يحجمون عن السرقة؟ ويوضح أن الجريمة هي نتيجة طبيعية للنظام الرأسمالي. ومزيد من التفاصيل يمكن للرجوع إلى:

-Mabel A. Elliott, Crime in Modern Sociely, Harper & B Rothers, New York, 1952, P37 4.

على التقاط فتات علاقات التبادل الرأسمالية. ثانيهما: إمكان رشوة هؤلاء المجرمين من جانب العناصر الرجعية في الطبقات الحاكمة أو من الدولة وتسخير هؤلاء المجرمين لخدمة قوى الرجعية في بعض الأعمال السرية أو كمخبري شرطة، ومن هنا كانت فئة المجرمين عدواً لدوداً لدى حركة عمالية منظمة لها مبادؤها.[1]

ويوضح هيرست Hirst موقف ماركس وإنجلز المعارض بحزم للجرائم التي تقوم بها البروليتاريا الرثة فهي غير قادرة على أن تتخذ موقفاً ثورياً لأنها تعاني من فراغ سياسي وفكري. وربما تقوم بقيادة أبناء الطبقة العاملة للقيام بأعمال السرقة والتهديد بالعنف وأقصى ما يمكن أن تصل إليه من الأعمال السياسية هو صراع الشوارع ولذا نجد أن ماركس وإنجلز في نظرتهم إلى من يقومون بجرائم الشوارع هي نظرة رافضة لاعتقادهم بأن تلك الأعمال ستضعف الحركة العمالية. لأنها ليست نوعاً من الثورة السياسية أو عملاً ثورياً ضد النظام بل هي نشاط رجعي.

أي أن جرائم البروليتاريا الرثة هي العدو الطبيعي لأي حركة عمالية منظمة ذات مبادئ، وأن البروليتاريا الرثة لا يمكن أن تتطور إلى فئة ثورية ولذلك لا يمكن اعتبار الجرائم التي تقوم بها أعمالاً ثورية.

والواقع أنه ليس هناك موقف موحد من الراديكاليين من علماء الإجرام حول ما يسمى بجرائم الشوارع فهناك من يعتبرها عملاً ثورياً بينما يراها البعض الآخر

---

[1] محمد عارف، *الجريمة والمجتمع*، مرجع سابق، صـ ٧١٦، ٧١٣

مزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى فلاديمير تومانوف، الفكر الحقوقي البرجوازي، ترجمة مصطفى كريم، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠م صـ٤٦، ٣٢.

أعمالاً رجعية وهناك من يتخذ موقفاً وسطاً مشيراً إلى أن بعض تلك الأعمال نشاط ثوري والبعض الآخر يعتبرها نشاطاً رجعياً.[1]

فنجد أن بعض الراديكالين مثل بلات Platt يرفض اعتبار تلك الأعمال أعمالاً ثورية لأنها لا تضعف من سلطة البرجوازية ثم أن تكلفة تلك السرقات ستعود على المستهلك بالضرر وذلك عن طريق زيادة الأسعار أو تقليل جودة السلع.

وقد ذهب جيرنبرج Greenberg إلى اعتبار جرائم الشوارع نوع من الثورة البدائية ضد النظام الرأسمالي واعتبار المجرمين بدلاً من الطبقة العاملة طليعة الثورة. كما نجد تايلور و ولتون ويونج Taylor, walton & young. اعتبروا جرائم الشوارع نوع من الاحتجاج ضد الاستغلال.

كما أوضح كاري Currie أن هدف الماركسية بالنسبة للجريمة هو الكشف عن الظروف التي تجعل الأعمال الإجرامية تعبر عن بداية لوعى سياسي تقدمي أو أنها مجرد سلوك لأفراد لا يعون ولا يناضلون ضد النظام القائم.

ويعتقد كويني Quinney أنه إذا كان السلوك الإجرامي نشاطاً واعياً في التنظيم العمالي فإن الجريمة تكتسب طابعاً سياسياً وثورياً. لكن تبدو المشكلة في تحديد نوع السلوك وطبيعة الظروف التي يمكن فيها اعتباره تقدمياً نابعاً عن وعي ثورة طبقي أم أنه سلوك رجعى نابع من مصلحة أنانية فردية خاصة ونحن نتحدث عن جرائم قتل واغتصاب وسرقة وتجاره مخدرات وما إلى ذلك من جرائم راح ضحيتها ملايين من أبناء الطبقة العاملة.

---

[1] فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الإجرام*، مع سابقه، صـ٨١، ٨٠

وقد ذهب جاروفالو .Garafalo إلى أن جرائم البروليتاريا الرثة هي مجرد نشاطات رجعية مضادة للثورة لأن معظم تلك الأعمال قد ارتكبت لمصالح شخصية ولأن ضحاياها في معظم الأحيان هم من نفس الطبقة الاجتماعية المضطهدة، إلا أنه يعتقد أن تلك الأعمال ما هي إلا تعبير غير واعي عن الشعور بالاضطهاد والاستغلال، ولكن مع نمو الوعي الطبقي سيصبح بالإمكان تطوير ذلك السلوك الإجرامي التقليدي إلى نضالي ثوري فعال.[١]

ومن أهم المحاولات التي تعتبر امتداداً للتصورات الماركسية في فهم السلوك الإجرامي محاولات العالم الجنائي الهولندي وليم أدريان بونجر Wiliam Bonger ١٨٧٦-١٩٤٠م ففي رأي بونجر أن الجريمة هي ثمرة النظام الرأسمالي فهذا النظام يرتكز على عدد من الفروض الاقتصادية الزائفة فالإنتاج ثمرة التعاون بين مجموعة من العناصر هي الطبيعة والعمل ورأس المال وتخضع حركة هذه العوامل لسلطان حافز وهمي من الحرية والمنافسة المشروعة، فالحرية في حقيقتها فوضى. إذ يسعى المنتج إلى زيادة رأسماله وتحقيق أعلى معدل لتراكمه بإنتاج سلع من أردأ الخامات وبيعها بأعلى الأسعار ويسعى التاجر إلى تحقيق أكبر عائد من الربح برفع الأسعار، ويتم في الحالين بوسائل الغش والخداع والمنافسة المشروعة في جوهرها غير مشروعة غايتها التآمر على المنتجين والتجار الآخرين والاحتيال عليهم لاستلاب أموالهم وابتلاع ثرواتهم.[٢]

ويذهب بونجر إلى أن النظام الرأسمالي يدفع الطبقة العاملة إلى الجريمة حيث إن الملكية الخاصة تستفز بطبيعتها الاعتداء على المال والنصب وخيانة الأمانة،

---

(١) فهد الثاقب، *الاتجاه الراديكالي في علم الأجرام*، مرجع سابق، صـــ٨٠، ٨١.

(٢) Willaim Adrian Bonger, The Criminal – A product of Capitalistic System, Criminology, Clyde B.Vedder , A Halt dryden book, New York , 1963, 165.

والاستغلال يدفع الطبقة العاملة إلى الجريمة بالإضافة إلى أن المنافسة المشروعة قد تحولت إلى مواجهة لا يصمد من المنافسين فيها إلا من يلجأ إلى أحط الوسائل غير المشروعة.

كما أشار بونجر إلى أن النظام الرأسمالي بغرض إخفاء تناقضاته فإنه يهتم بنشر أخبار الجرائم وسرد وقائعها مما يشجع الأفراد على السقوط في درك الجريمة كما أشار بونجر إلى دور وسائل الدعاية والإعلان وإلحاحها على المستهلك لتقديم السلع الكمالية في صورة سلع ضرورية وخلق أنماط استهلاكية جديدة تستجيب لها فيحفزه على التطلع لاقتنائها والسعي للحصول عليها وربما لا يكون ذلك في مقدرته فيندفع إلى السرقة أو النصب لتحقيق غايته. وأكد بونجر على ضرورة الثورة على النظام الرأسمالي والطبقة التي تتحكم في وسائل الإنتاج.[1]

---

(1) Willaim Adrian Banger, The Criminal – Aproduct Of Capitalistic system, Op, Cit , P165.